الأمم المتحدة S/2008/715

مجلس الأمن

Distr.: General
18 November 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا – مقدمة

١ – هذا هو التقرير الثامن للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وهو يقدم تقييما شاملا للخطوات المتخذة لتنفيذ القرار منذ صدور التقرير السابق للأمين العام في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/2008/425). ويتضمن التقرير أيضا اقتراحات بالتدابير التي يمكن أن يتخذها الطرفان في اتجاه التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأمد بين إسرائيل ولبنان.

٢ – ويسرُّني إبلاغكم أن جميع الأطراف تواصل الإعراب عن دعمها للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وعن التزامها به. ومع ذلك، فإن إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ القرار يشهد تأخرا متزايدا. لذا يجب على الطرفين بذل جهود أكبر لحل المسائل العالقة المذكورة في هذا التقرير التي تعوق التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل. وسيتطلب تحقيق هذا الأمر إبداء جميع الأطراف في التزاع العزم والإرادة السياسية، فضلا عن استمرار الدعم الدولي القوي.

٣ – وشهد المناخ السياسي في لبنان تحسنا في الأشهر الماضية بفضل تنفيذ عناصر الاتفاق الذي توصل إليه القادة اللبنانيون في الدوحة في ٢ أيار/مايو. فقد حقق انتخاب الرئيس ميشال سليمان في ٢٥ أيار/مايو، وما تلاه من تشكيل لحكومة الوحدة الوطنية وبدء الحوار الوطني درجة أكبر من الاستقرار في البلد.

٤ – ورغم هذه التطورات الإيجابية، ظل عدد من الحوادث الأمنية الخطيرة يهدد استقرار لبنان. فمع أن اللبنانيين سارعوا، قادةً ومؤسسات، إلى احتواء العنف والتحقيق في تلك الحوادث، فإنها لا تزال تشكل تذكيرا صارخا بهشاشة المكاسب التي تحققت نتيجة للاتفاقات السياسية.

241108 241108 08-60831 (A)

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت الحالة السياسية في إسرائيل بدرجة من عدم اليقين. ففي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وافق الكنيست على حل نفسه. ودعا الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز إلى انتخابات جديدة، ستجرى في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٦ - وبقي وقف الأعمال القتالية صامدا بين إسرائيل ولبنان وظلت الحالة العسكرية والأمنية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة عموما. وواصل الطرفان احترام الخط الأزرق بشكل عام. وحافظت قوة الأمم المتحدة على اتصال وتنسيق وثيقين مع الطرفين، من خلال الآلية الثلاثية والاتصالات الثنائية. كما عملت القوة مع الجيش اللبناني بشكل وثيق لضمان عدم استخدام منطقة العمليات لأنشطة عدائية من أي نوع كان، التي خلت من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة غير مأذون بهم.

٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدما ملحوظا في علاقات لبنان مع جارتيه كان له تأثير مباشر على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ففي ١٦ تموز/يوليه، حصل تبادل أسرى ورفات مقاتلين سقطوا خلال عمليات حربية بين حزب الله وإسرائيل، مما شكل نهاية مفاوضات طويلة وشاقة يسَّرتها الأمم المتحدة. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، اتفق لبنان والجمهورية العربية السورية على إقامة علاقات دبلوماسية تسري فوراً وعلى العمل معاً في عدد من القضايا موضع الاهتمام المشترك، بما فيها ترسيم الحدود وأمن الحدود.

ثانيا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - احترام الخط الأزرق

٨ - حافظ الطرفان عموما على احترام الخط الأزرق، في ما خلا منطقة الغجر التي لا تزال قوات الدفاع الإسرائيلية تحتل جزءاً من القرية ومنطقةً متاخمة إلى الشمال من الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالإضافة إلى ذلك، استمر خرق الطائرات الإسرائيلية والطائرات الإسرائيلية بدون طيار للمجال الجوي اللبناني بأعداد كبيرة في انتهاك للسيادة اللبنانية والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والتي احتجت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على حصولها. وواصلت الحكومة اللبنانية الاحتجاج على عمليات التحليق هذه، التي أكدت الحكومة الإسرائيلية أنها تدابير أمنية ضرورية، مشيرة إلى عدم إنفاذ مزعوم للحظر على الأسلحة.

٩ - وظلت سيطرة قوات الدفاع الإسرائيلية على شمال الغجر تشكل مصدرا للتوتر. ففي ٢٢ آب/أغسطس، أبلغت الحكومةُ اللبنانية قائدَ القوة استعدادها للقبول باقتراح قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (انظر S/2008/425، الفقرة ١٤) لتسهيل انسحاب قوات الدفاع

الإسرائيلية من المنطقة شرط أن توافق الحكومة الإسرائيلية على الاقتراح في غضون ثلاثة أشهر، وتحدد موعدا للانسحاب الإسرائيلي المحتمل. وقد بذلت قوة الأمم المتحدة جهودا كبيرة في التوسط لحمل الطرفين على القبول بالاقتراح الحالي، وآمل أن توافق الحكومة الإسرائيلية عليه.

١٠ - وفي حادثين منفصلين، شارك مدنيون لبنانيون وإسرائيليون في تهريب مواد غير مشروعة عبر الخط الأزرق. ففي ٦ أيلول/سبتمبر، ألقت قوات الدفاع الإسرائيلية القبض على ثلاثة مدنيين إسرائيليين وضبطت ٥٥ كيلوغراما من الهيروين في منطقة قريبة من الخط الأزرق مقابل منطقة رميش (القطاع الغربي). كما ألقت القبض على مدني لبناني في حوزته مسدس ومخدرات ومبلغ ٠٠٠ ٦٥٠ دولار جنوب الخط الأزرق. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، اعترضت دورية لقوة الأمم المتحدة ثلاثة مدنيين لبنانيين بينما كانوا يفتشون أرضا تقع بالقرب من مكان الحادث. وقد ألقى الجيش اللبناني القبض عليهم لاحقا لاستجوابهم للاشتباه بتواطئهم. وفي الحادث الثاني، الذي وقع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت قوات الدفاع الإسرائيلية مدنيا لبنانيا في حوزته رزم من الحشيش جنوب الخط الأزرق بالقرب من الغجر. واستجابة لهذه الانتهاكات للخط الأزرق، زادت قوة الأمم المتحدة دورياتها في مناطق حصولها.

١١ - وسُجل أيضا عدد ضئيل من الانتهاكات البرية قام بها رعاة محليون، ولا سيما في منطقة مزارع شبعا. وفي ٢ تموز/يوليه، اعتقلت قوات الدفاع الإسرائيلية راعيا لبناني في منطقة مزارع شبعا لزعمها بأنه عَبَرَ الخط الأزرق. وقد سُلم لاحقا في اليوم نفسه إلى قوة الأمم المتحدة التي سلمته بدورها إلى الجيش اللبناني. ولم يتمكن التحقيق الذي أجرته القوة من تأكيد أو دحض الادعاء بأنه عبر الخط الأزرق.

١٢ - وأُحرزَ تقدم بطيء في المشروع التجريبي لوضع علامات مرئية على مسافة تمتد ٦ كيلومترات على الخط الأزرق. وبعد عمل ميداني واسع النطاق ومناقشات مستفيضة على الصعيد الثنائي وفي المنتدى الثلاثي، توصل الطرفان إلى اتفاق على سبع نقاط إضافية يتعين وضع علامات عندها، ليرتفع بذلك مجموع عدد النقاط المتفق عليها إلى ١٦ نقطة، وُضعت على ٩ منها براميل الخط أزرق. واتفق الطرفان أيضا على مسافة إضافية تمتد ٤ كيلومترات وسَّعت نطاق المشروع التجريبي. واقترحت قوة الأمم المتحدة مؤخرا خطة جديدة لتسريع العملية حظيت بقبول الطرفين.

١٣ - ولم تسفر التحقيقات التي أجريت في اعتداءين بالصواريخ على إسرائيل حصلا يومي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عن أية معلومات حديثة. ومن المهم أن تواصل السلطات اللبنانية جهودها لتحديد المرتكبين وتقديمهم إلى العدالة.

باء - الترتيبات الأمنية والمتعلقة بالاتصال

١٤ - ظلت الاجتماعات الثلاثية التي يعقدها قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مع كبار ممثلي الجيش اللبناني وقوات الدفاع الإسرائيلية تشكل منتدى حيويا لمعالجة المسائل المتعلقة بالعمليات الأمنية والعسكرية الرئيسية، بما فيها انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وما تتوصل إليه القوة من نتائج في تحقيقاتها بالحوادث. ويشكل هذا المنتدى آلية أساسية لبناء الثقة بين الطرفين وعنصرا رئيسيا من عناصر الاتصال والتنسيق. وقد واصل الطرفان إظهار التزامهما بالمنتدى.

١٥ - كما واصلت قوة الأمم المتحدة وقيادة الجيش اللبناني دورات الاستعراض الاستراتيجي للمهام العسكرية التي تقوم بها القوات التابعة لهما في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). والهدف من هذا الاستعراض تكثيف التعاون في الأنشطة المتعلقة بالعمليات، فضلا عن توسيع نطاق إجراءات التنسيق والاتصال. وفي الاجتماع الأخير المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، الذي تشارَكَ في ترؤسه قائد الجيش اللبناني المعين حديثا العماد جان قهوجي وقائد القوة، جرى تقييم مستوى التعاون التي تحقق حتى الآن. وسعيا للتخفيف من الآثار المحتملة لخفض وجود الجيش اللبناني (انظر الفقرة ١٨ أدناه)، أُتفق على التدابير التالية: إجراء استعراض مشترك بهدف تعزيز فعالية نقاط التفتيش المنسَّق بشأنها؛ وزيادة عمليات التفتيش المنتظمة للمركبات التي يقوم بها الجيش اللبناني، ولا سيما المركبات الثقيلة لدى دخولها منطقة العمليات؛ وتكثيف الجهود الرامية إلى الحد من نشاط الصيادين، بما في ذلك إطلاق حملة إعلامية لتوعية الجمهور بأن الصيد وحمل الأسلحة في منطقة العمليات محظور؛ وتوسيع نطاق ترتيبات الاتصال على جميع المستويات؛ واستعراض إجراءات العمليات المتبعة بين البحرية اللبنانية والقوة البحرية الضاربة التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

١٦ - وتواصلت التدريبات المشتركة، وذلك بهدف تعزيز القدرات التشغيلية لقوة الأمم المتحدة والجيش اللبناني. كما واصلت القوات البحرية اللبنانية والتابعة لقوة الأمم المتحدة برنامجهما التدريبي المشترك. والعمل جارٍ على تحقيق التكامل بين منظومة الرادارات الساحلية ونظام المراقبة والإبلاغ لدى الوحدات التابعة لكل من القوة البحرية الضاربة والبحرية اللبنانية. وستساعد القوة البحرية الضاربة أيضا في مواصلة مأسسة برامج التدريب البحري

في المعهد اللبناني للتدريب البحري. ولا يزال استمرار الدعم المادي والتقني على المدى المتوسط والطويل لتمكين البحرية اللبنانية من أن تتحمل تدريجيا المسؤوليات التي تضطلع بها حاليا القوة البحرية الضاربة، يكتسي أولوية عالية.

١٧ - وظل التنسيق والاتصال مع قوات الدفاع الإسرائيلية جيدا وفعالا. وحافظ قائد قوة الأمم المتحدة على علاقات وثيقة ومثمرة مع نظرائه في قوات الدفاع الإسرائيلية، وكذلك مع غيرهم من كبار المسؤولين الرسميين الإسرائيليين. وقد اجتمع في الآونة الأخيرة بوزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلية لمناقشة مسائل متصلة بولاية القوة. وتُبقي القوة على فريق اتصال مع ضابطين في مقر القيادة الشمالية لقوات الدفاع الإسرائيلية في زيفات. وقد وافقت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء مكتب القوة في تل أبيب في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وفي تقريري الأخير، أشرت إلى أن المناقشات تركزت على الطرائق النهائية والجوانب التقنية المتعلقة بالمكتب وإلى أنه كان من المتوقع اختتامها قريبا. إلا أن مناقشة إضافية أُجريت في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر أعادت إسرائيلُ خلالها النظرَ في بعض القضايا المفاهيمية المتعلقة بالمكتب. وعموما، لم يُحرز تقدم كبير خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - الحالة في منطقة العمليات التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

١٨ - في أواخر آب/أغسطس، ونظرا لتدهور الحالة الأمنية في أماكن أخرى من البلد، أبلغت السلطات اللبنانية قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أنها تحتاج إلى إعادة نشر القوات مؤقتا من جنوب لبنان لتعزيز وجود القوات المسلحة اللبنانية في شمال البلد. ولكفالة ألا يؤثر تخفيض عدد القوات اللبنانية في الجنوب بشكل سلبي على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أكدت السلطات السياسية اللبنانية وكبار قادة القوات المسلحة اللبنانية لقائد قوة الأمم المتحدة أن إعادة النشر ستكون محدودة في نطاقها، ولن تدوم طويلا وسيوازيها إضفاء المزيد من التحسينات على الأنشطة المنسقة. وفي بداية أيلول/سبتمبر، أعادت القوات المسلحة اللبنانية نشر لواء مشاة خفيف من الجنوب إلى الشمال. ونتيجة لإعادة القوات المسلحة اللبنانية تنظيم نفسها من الداخل، فقد نشرت حاليا، في جنوب نهر الليطاني، ثلاثة ألوية بدلا من أربعة يبلغ قوامها حوالي ٥٠٠ ٤ جندي. وإضافة إلى التدابير المتفق عليها بين قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية، أنشأت قوة الأمم المتحدة بشكل مستقل دوريات إضافية للتعويض عن الانخفاض المؤقت في عدد جنود القوات المسلحة اللبنانية. وعلى المدى الطويل، ستحتاج القوات المسلحة اللبنانية في جنوب لبنان إلى تعزيز قدرتها،

بطرق منها زيادة عدد القوات. وقد أعربت السلطات اللبنانية عن أملها في أن تتمكن من زيادة عدد القوات في جنوب لبنان بحلول نهاية العام.

١٩ - واحتفظت قوة الأمم المتحدة بـ ٦٣ موقعا دائما وشغّلت نحو ١٥٠ مركز مراقبة على أساس يومي. وسيّرت القوات التابعة لها أيضا عددا يصل إلى ٤٠٠ دورية، بين راكبة وراجلة وجوية، ليلا ونهارا، وعلى مدار الساعة في جميع أنحاء منطقة العمليات، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، شغّلت القوات المسلحة اللبنانية ما يزيد في المتوسط على ١٠٠ نقطة تفتيش ومركز مراقبة، وسيّرت كذلك نحو ٥٠ دورية في اليوم. وشغّلت قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية معاً ست نقاط تفتيش مشتركة على نهر الليطاني، بالإضافة إلى نقطتي تفتيش في مكان آخر من منطقة العمليات، وسيّرت أربع دوريات راجلة منسقة على طول الخط الأزرق. وأجرت القوتان أيضا سبع عمليات لمكافحة إطلاق الصواريخ على مدار الساعة، نهارا وليلا، قامتا خلالها بحفر منطقة مختارة بواسطة المركبات وعلى الأقدام وأقامتا مراكز مراقبة ونقاط تفتيش مؤقتة لإيقاف وتفتيش المركبات والأشخاص الذين يتحركون في المنطقة. وعلى النحو المتفق عليه بين القوتين في نيسان/أبريل، تمت زيادة عمليات تفتيش المركبات في منطقة العمليات. وبهذه الطريقة، أدى الوجود المشترك لقوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية إلى ضمان المراقبة الفعالة لمنطقة العمليات.

٢٠ - وواصلت القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة، في إطار جهودهما لضمان خلو المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق من العناصر المسلحة والأصول والأسلحة غير المأذون بها، واكتشاف مرافق مهجورة لعناصر مسلحة، وأسلحة وذخائر، يعود تاريخها، شأنها شأن الاكتشافات السابقة، إلى النزاع الذي نشب عام ٢٠٠٦ أو قبله. وكانت قوة الأمم المتحدة تقوم بالتفتيش دوريا على المرافق والمنشآت السابقة التي كانت تستخدمها العناصر المسلحة في منطقة العمليات، بما فيها المخابئ والكهوف، لكنها لم تجد ما يشير إلى أنه أعيد استخدامها. وأشارت القوات المسلحة اللبنانية إلى عزمها على الإبقاء على بعض هذه المرافق لكي تستخدمها لأغراض دفاعية. ودمرت القوات المسلحة اللبنانية أو صادرت جميع الأسلحة والذخائر التي وُجدت جنوب نهر الليطاني.

٢١ - وفي ٢ آب/أغسطس، لاحظت قوة الأمم المتحدة من مسافة بعيدة ١٢ مدنيا وهم يطلقون النار على الأرض باستخدام قطعتي سلاح على الأقل، داخل حديقة أحد المنازل الخاصة في طور البناء، يقع بالقرب من حاريص (القطاع الشرقي). وأُبلغت القوات المسلحة اللبنانية بهذه الواقعة. واعترضت قوة الأمم المتحدة عدة مركبات كانت قد غادرت المكان،

وقامت القوات المسلحة اللبنانية بتفتيشها. وبحثت القوات المسلحة اللبنانية في المترل الذي شوهد فيه المدنيون وهم يستخدمون الأسلحة، إلا أنها لم تعثر على أي شيء. وفي ٢٠ آب/أغسطس، لاحظت دورية تابعة لقوة الأمم المتحدة خمسة مدنيين داخل مركبة بالقرب من واد يقع غرب بيت ليف (القطاع الغربي). وبعد أن سمعت الدورية أصوات إطلاق رصاص من جهة الوادي، أسرعت إلى هناك حيث وجدت بعض أعيرة البنادق الفارغة لكنها لم تشاهد أي أشخاص يحملون سلاحا في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، واجهت قوة الأمم المتحدة عددا متزايدا من الأفراد المسلحين ببنادق صيد في منطقة العمليات، بما فيها الجزء القريب من الخط الأزرق. وإثر مشاهدتهم، أرسلت قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية دوريات وقامت القوات المسلحة اللبنانية بمصادرة الأسلحة غير المسجلة. وأصدرت قيادة القوات المسلحة اللبنانية بيانا عاما في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ناشدت فيه المواطنين إلى احترام الحظر المفروض على الصيد وحمل الأسلحة في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني وحذّرت من أن الأشخاص الذي ينتهكون ذلك القرار سيُعتقلون ويسلّمون إلى السلطات القضائية. وفي وقت لاحق، اعتقلت القوات المسلحة اللبنانية عددا من الصيادين.

٢٢ - ولا تزال قوة الأمم المتحدة تتحرك بحرية في جميع أرجاء منطقة عملياتها رغم تعرض دورياتها في حالات قليلة للقذف بالحجارة، فضلا عن حالات مُنعت فيها دوريات القوة من التحرك بحرية من جانب مدنيين محليين أو بسبب عوائق وضعت في طريقها. ورغم إيلاء المراعاة الواجبة لمشاعر المدنيين بغية التقليل إلى أدنى حد من إزعاجهم وبلبلة الحياة الاقتصادية في منطقة العمليات، فقد ركّزت تلك الحالات عموما على شكاوى مقدمة من السكان المحليين تفيد بأن قوة الأمم المتحدة تسبب إزعاجا لحياتهم اليومية. ودائما ما كانت الحوادث قصيرة الأمد، وكانت تُحَلُّ بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية. وفي مناسبات قليلة، منع مدنيون محليون دوريات قوة الأمم المتحدة من التقاط الصور، كما قاموا في حالتين وقعتا في ١٠ و ٢٦ أيلول/سبتمبر، بخطف آلات التصوير الخاصة بهم، والتي استعيدت في كل حالة منهما. وخلال الحالة الثانية، التي وقعت بمحاذاة الطريق من المنصوري إلى مجدل زون (القطاع الغربي)، لاحظت قوة الأمم المتحدة أعمال حفر على حافة الطريق وكانت منغمسة في تحديد موقع شبكة هذه الأعمال عندما سدّ مدنيون الطريق. وسرعان ما سويت الحادثة بمساعدة من القوات المسلحة اللبنانية التي اعتقلت اثنين من المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة تتعرض أحيانا للرصد عن كثب من جانب مدنيين غير مسلحين في مناطق مختلفة.

٢٣ - وظل الموقف العام للسكان إزاء قوة الأمم المتحدة إيجابيا عموما طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وظل بناء المزيد من الثقة بين السكان المحليين في القوة وولايتها محورا للأنشطة التي يضطلع بها عنصرا الشؤون المدنية والتعاون المدني العسكري. وواصلت هذه العناصر من القوة تنفيذ مشاريع الأثر السريع الممولة من ميزانيتها، فضلا عن غيرها من المشاريع الممولة من البلدان المساهمة بقوات. كما واصلت عناصر القوة للشؤون الإدارية، وشؤون الإعلام، والتنسيق المدني العسكري، والتوعية العسكري، العمل لإطلاع السكان المحليين على ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت القوة تنفيذ أنشطة المساعدة الإنسانية، وكذلك المشاركة في عدد من المناسبات المحلية، التي تشمل الفنون والرياضة والبيئة.

٢٤ - وكما ذكرت في تقاريري السابقة، تؤكد حكومة إسرائيل أن حزب الله يواصل بناء وجوده وقدرته العسكرية، شمال نهر الليطاني أساسا، ولكن أيضا في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة، ولا سيما باستخدام المنازل الخاصة في المناطق الحضرية. وذكر المحاورون الإسرائيليون من أعلى مستوى، مرارا وتكرارا أن هذا الأمر يشكل مصدر قلق رئيسي لحكومتهم. وعلى النحو الوارد ذكره في مكان آخر من التقرير، تقوم قوة الأمم المتحدة بتسيير دوريات في سائر أرجاء منطقة عملياتها، بما فيها المناطق الحضرية، وتضطلع بأنشطة مراقبة ورصد، لا سيما عند نقاط الدخول والمناطق المشبوهة. وتقوم قوة الأمم المتحدة، بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية، بالتحقيق الفوري في أية ادعاءات تتعلق بالوجود غير المشروع لأفراد مسلحين أو أسلحة داخل منطقة عملياتها إذا ما تلقت معلومات محددة عن ذلك.

٢٥ - ويوضح هذا تصميم قوة الأمم المتحدة على العمل بكل الوسائل الضرورية في إطار ولايتها. وبالمثل، أكدت قيادة القوات المسلحة اللبنانية أنها ستتحرك فور ثبوت وجود أفراد مسلحين أو أسلحة غير مأذون بها. غير أن قوة الأمم المتحدة لا تستطيع، في إطار ولايتها، تفتيش المنازل والممتلكات الخاصة، ما لم يكن هناك أدلة موثوقة عن حدوث انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك تهديد وشيك بنشاط عدائي صادر عن ذلك المكان المحدد.

٢٦ - وحتى الآن، لم تزوَّد قوة الأمم المتحدة بأي دليل كما لم تجد أي دليل على وجود هياكل أساسية عسكرية جديدة أو تهريب الأسلحة إلى منطقة عملياتها. وفي ظل الظروف الحالية، تثق قوة الأمم المتحدة، من أنها قادرة، في حدود إمكاناتها، على تنفيذ المهمة المنوطة بها، وهي كفالة ألا تُستَخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة عدائية. غير أنه من المستحيل الجزم بصورة قاطعة بأن المنطقة الواقعة جنوبي نهر الليطاني خالية من العناصر المسلحة

أو الأصول أو الأسلحة غير المأذون بها. ويشكل كفالة هذه الحالة مسعى طويل الأجل. وتساعد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان القوات المسلحة اللبنانية على الاتجاه في سبيل تحقيق هذا الهدف وتواصل تشجيعها القوات المسلحة اللبنانية على دراسة السبل الكفيلة بتحسين عملية الرصد والمراقبة على طول نهر الليطاني، وكذلك في سائر أرجاء منطقة العمليات.

٢٧ - وواصلت فرقة العمل البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الاضطلاع بمهمتها المحددة على طول الساحل اللبناني لمنع دخول الأسلحة والمواد ذات الصلة غير المأذون بها. وتكفل عمليات الاعتراض البحرية والقدرة الكبيرة لفرقة العمل البحرية إجراء مراقبة فعالة لحركة الملاحة البحرية ومنع دخول السفن غير المسجلة إلى الموانئ اللبنانية. ومنذ أن بدأت فرقة العمل مهمتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، شهدت مرور أكثر من ٧٠٠ ١٩ سفينة في منطقة العمليات البحرية وقامت بالاستفسار عنها. وتقوم القوات البحرية والجمارك اللبنانية بالتفتيش الفعلي للسفن المشبوهة للتحقق من عدم وجود أسلحة ومواد ذات صلة غير مأذون بها على متنها . وجميع السفن البالغ عددها ١٨٥ سفينة التي عينت بوصفها باعثة على الارتياب منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ جرى لاحقا تفتيشها وتخليصها من جانب القوات البحرية والجمارك اللبنانية.

٢٨ - وقامت قوارب دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي جنوب خط العوامات، بشكل متزايد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بإلقاء عبوات متفجرة أو بإطلاق النار تحذيرا للسباحين أو لقوارب الصيد اللبنانية لدى اقترابها من الخط. وليس لدى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولاية لرصد خط العوامات، مع أن هذه الحوادث يمكن أن تثير التوتر العام بين الطرفين.

دال - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٢٩ - وفقا لما أبلغت به مجلس الأمن في تقريري نصف السنوي الثامن عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/2008/654) وفي أثناء الإحاطات الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، وقعت مجموعة من الحوادث الأمنية الخطيرة في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتُبرز تلك الحوادث كيف أن الجماعات المسلحة العاملة داخل لبنان لكن خارج سيطرة الدولة لا تزال تشكل تهديدا خطيرا لاستقرار البلد. وقد أعرب الرئيس سليمان لي عن قلقه إزاء وجود أنشطة للجماعات المتطرفة في لبنان.

٣٠ - وكما أشرت في تقاريري السابقة، لا يزال حزب الله يحافظ على قدرة عسكرية كبيرة متمايزة عن القدرة العسكرية للدولة اللبنانية، وذلك في انتهاك مباشر للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويساورني القلق من أن يكون حزب الله قد سعى إلى إضفاء المزيد من التطوير على تلك القدرات.

٣١ - وظهرت دلائل الخطر المستمر الذي تشكله القدرات العسكرية المنفصلة لحزب الله على سيادة الدولة اللبنانية في ٢٨ آب/أغسطس، عندما أطلقت عناصر مسلحة النار على طائرة عمودية تابعة للقوات المسلحة اللبنانية كانت تقوم بدورية شمال نهر الليطاني. وتوفي في الهجوم، الذي أقر حزب الله مسؤوليته عنه في وقت لاحق، قائد الطائرة الملازم الأول في الجيش سامر حنا. وأُلقي القبض على شخص واحد على صلة بهذا الهجوم.

٣٢ - وكما ذكرت في وقت سابق، ما زلت أرى أن نزع سلاح حزب الله وغيره من الميليشيات ينبغي أن يتم من خلال عملية سياسية يتولى زمامها اللبنانيون. وكانت أسلحة حزب الله نقطة نقاش رئيسية في تحضير البيان الوزاري للحكومة اللبنانية. ففي الصيغة النهائية، المعتمدة في ١٢ آب/أغسطس، تؤكد الحكومة ”حق لبنان، من خلال شعبه وجيشه ومقاومته، في تحرير واستعادة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر، أو استردادها والدفاع عن لبنان ومياهه الإقليمية في وجه أي عدو وبجميع الوسائل المشروعة المتيسرة“. ويؤكد البيان الوزاري أيضاً التزام الحكومة بجميع أحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا السياق، ألاحظ أن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكذلك قرارات أخرى لمجلس الأمن بشأن لبنان، تشدد، نصاً وروحاً، على نزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان واحتكار حكومة لبنان لاستعمال القوة انطلاقاً من أراضيها.

٣٣ - وقد رحبت ببداية الحوار الوطني، في ١٦ أيلول/سبتمبر، برعاية الرئيس سليمان، لتعزيز سلطة الدولة اللبنانية ومناقشة استراتيجية دفاع وطنية للبلد. وعُقد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماع ثان ترأسه أيضاً الرئيس سليمان. وفي بلاغ صدر بعد الاجتماع، اتفقت الأطراف على مسائل من بينها مواصلة المناقشة المتعلقة بمسألة استراتيجية الدفاع واستئناف الحوار في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر.

٣٤ - وكما أبرزت في تقريري الأخير عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2008/654)، لا تزال الأسلحة الفلسطينية داخل مخيمات اللاجئين المسجلة الاثني عشر وخارجها تشكل تهديداً خطيراً لاستقرار لبنان وسيادته. ولا تزال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة يحتفظان بهياكل شبه عسكرية على الأراضي اللبنانية، خاصة على طول الحدود اللبنانية - السورية. ولئن كان يساورني القلق إزاء كثرة

الحوادث الأمنية داخل المخيمات، فإنني أشعر بالتفاؤل إزاء زيادة التنسيق الأمني بين السلطات اللبنانية والفصائل الفلسطينية، وكذلك إزاء الجهود التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية، الرامية إلى استعادة السيطرة الأمنية داخل المخيمات. وإني أرحب، في هذا السياق، بالمبادرات المتخذة بين حكومة لبنان والسلطات الفلسطينية المعنية لتحمل مسؤولية مشتركة عن الأمن داخل مخيم نهر البارد الذي سيعاد بناؤه، والذي عُين ليكون نموذجاً لباقي الـ ١١ مخيما من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

هاء – حظر توريد الأسلحة

٣٥ – ما زال حظر بيع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة أو توريدها إلى لبنان، باستثناء ما ترخصه حكومته، جزءاً لا يتجزأ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وعاملاً رئيسياً من عوامل الاستقرار في لبنان والمنطقة. وقد نص القرار على أنه يُطلب إلى جميع الدول أن تتخذ ما يلزم من تدابير لمنع هذا البيع أو التوريد من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها.

٣٦ – ولا يزال يساورني القلق إزاء سهولة اختراق الحدود اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية واستمرار القدرة على انتهاك حظر توريد الأسلحة المفروض على لبنان. ولهذا السبب، أرسلت للمرة الثانية إلى لبنان، في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وبتشاور وثيق مع حكومة لبنان، فريقاً مكوناً من خبراء أمن حدود مستقلين. وكُلّف هذا الفريق بمهمة إجراء تقييم شامل لتنفيذ الحكومة للتوصيات التي قدمها الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وقياس أثر هذه التدابير على التقدم المحرز ميدانياً بالنسبة إلى قدرات لبنان العامة لإدارة الحدود.

٣٧ – وفي ٢٦ آب/أغسطس، نقلت تقرير فريق الخبراء، المعروف باسم الفريق المستقل الثاني لتقييم الحدود اللبنانية، إلى رئيس مجلس الأمن وأشرت إلى دعمي الكامل لاستنتاجاته وتوصياته. وفي هذا الصدد، ما زال يساورني القلق إزاء استنتاج الفريق بأنه رغم بعض التدابير الإيجابية التي اتخذتها الحكومة، لم يكن هناك أثر حاسم على أمن الحدود اللبنانية بشكل عام وأن هذا الوضع ”يجعل حدود لبنان قابلة للاختراق مثلما كانت الحال منذ عام“. وكرر الفريق التأكيد على المجموعة الكاملة للتوصيات التي يتضمنها تقرير الفريق المستقل الأول لتقييم الحدود اللبنانية واقترح أن تضع حكومة لبنان خطة استراتيجية لأمن الحدود. وأوصى علاوة على ذلك بأن تعزز الدول المانحة التنسيق والتعاون عند الاضطلاع بأنشطتها وفقاً للاحتياجات اللبنانية لتحقيق أمثل النواتج من الجهود التي تبذلها.

٣٨ - واستناداً إلى المشاورات التي أجراها منسقي الخاص لشؤون لبنان ومكتبه، جرى توزيع تقرير الفريق المستقل الثاني لتقييم الحدود اللبنانية على نطاق واسع بين المسؤولين اللبنانيين والدوليين ولقي قبولا طيبا من كل الجهات المعنية الرئيسية. ويسرني أن ألاحظ أنه، عملاً بالتوصية المقدمة في تقرير الفريق المستقل الثاني لتقييم الحدود اللبنانية، شكلت الحكومة اللبنانية لجنة توجيهية لبدء تحضير استراتيجية لحدود لبنان. وقد صُممت هذه العملية لتشمل آراء وخبرات الوكالات الأمنية الأربع، فضلاً عن الوزارات الحكومية الرئيسية. وجُمع أيضاً فريق من البلدان المانحة يعمل بشأن إدارة الحدود للمساعدة في هذه العملية منذ مرحلة مبكرة. وعقدت اللجنة التوجيهية اجتماعها الأول في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر برئاسة رئيس الوزراء السنيورة. وأكدت اللجنة من جديد التزامها بتحسين إدارة الحدود على طول الحدود الشمالية والشرقية للبنان ووافقت على آلية وجدول زمني لوضع استراتيجية الحدود.

٣٩ - وتشمل القوة اللبنانية المشتركة لمراقبة الحدود ضباطاً وقوات من كل الوكالات الأمنية اللبنانية الأربع. ولم تطرأ أي تغيرات هامة في عمليات القوة التي يبلغ قوامها ٨٠٠ فرد منذ تقريري الأخير. وفي هذه الفترة، سعت القوة المشتركة لمراقبة الحدود إلى تحسين إجراءاتها التشغيلية ورفع مستوى مرافقها ولكنها، حسبما لوحظ في تقرير الفريق المستقل الثاني لتقييم الحدود اللبنانية، لا تزال تواجه تحديات تمنعها من تنفيذ المشروع تنفيذاً كاملاً.

٤٠ - وتواصل حكومة لبنان، بدعم من الدول المانحة، الجهود التي تبذلها لتحقيق المزيد من التقدم في مجالات أخرى من إدارة الحدود. فقد عززت إدارة الجمارك بإضافة ٢٥٠ موظفاً جديداً استكملوا التدريب حديثاً ويجري حالياً توزيعهم على نقاط العبور الحدودية ولدعم القوة المشتركة لمراقبة الحدود. وتجري حالياً إعادة تصميم معبر المصنع وقد بدأت عملية تسييج المنطقة المحيطة به. ويتوقع المسؤولون اللبنانيون أن تكتمل أعمال البناء في معبر البقيعة بحلول نهاية هذه السنة، مما يسمح بإعادة فتح هذا المعبر. وقد بدأ المشروع الشامل الذي يدوم ثلاثة أعوام في مطار بيروت والذي ورد وصفه في تقريري الأخير عن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ومن المتوقع أن يحقق تحسينات في القدرات والمرافق والمعايير الأمنية في المطار. ورغم انتهاء نقل معبر العبودية إلى ضفاف النهر الكبير، فإن هذا المعبر لم يُفتح بعد من جديد بسبب عدم الإمداد بالطاقة.

٤١ - وإني ممتن للدول المانحة التي تعمل مع حكومة لبنان بشأن إدارة حدود البلد. ولتحقيق أقصى حد من الكفاءة للجهود التي تبذلها هذه الدول، يوصي تقرير الفريق المستقل الثاني لتقييم الحدود اللبنانية بتعزيز التنسيق والتعاون عند الاضطلاع بأنشطتها، وذلك وفقاً للاحتياجات اللبنانية.

٤٢ - ومنذ تقريري الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لم تبلغ السلطات اللبنانية عن أية حوادث تتعلق بتهريب الأسلحة. وكما أشرت في تقريري الذي قدمته مؤخرا عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لا تزال الجمهورية العربية السورية تنكر أن لها دورا في أي انتهاك لحظر توريد الأسلحة. ولا تزال حكومة إسرائيل تفيد بأن لديها معلومات مفصلة تتعلق بانتهاكات هامة لحظر توريد الأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية، بوسائل منها رسالة وجهها إليّ الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقُدمت إلي هذه الادعاءات بواسطة وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني عندما اجتمعت بها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كما أنها نُقلت إلى منسقي الخاص لشؤون لبنان خلال زيارة قام بها لإسرائيل في ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات مأخذ الجد، فإنها ليست في مركز يسمح لها بالتحقق من هذه المعلومات بشكل مستقل.

٤٣ - وكما أشرت في تقريري الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لا يزال وجود مواقع مدججة بالسلاح تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة على الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية يمثل حالة شاذة تبعث على القلق. وبالنظر إلى هذه التحديات، فإني أرحب بالتزام الرئيسين سليمان والأسد بالاضطلاع بأنشطة مشتركة تهدف إلى تحسين الترتيبات الأمنية على طول الحدود بين بلديهما. وما زلت أشجع كلاً من لبنان والجمهورية العربية السورية على ترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات ملموسة في أقرب وقت ممكن.

٤٤ - وبدأ انتشار القوات السورية على طول الحدود الشمالية للبنان في أواخر أيلول/سبتمبر ولا يزال مستمراً. وقد أشارت السلطات السورية في رسالة موجهة إلي مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى أن هذا الانتشار تم ''بغرض وقف ومنع التهريب والتخريب'' ولاحظت أن الانتشار ''كان أحد النتائج التي تمخضت عن القمة السورية اللبنانية، والتي تم الاتفاق بشأنها بين رئيسي البلدين''. ومع ذلك، فإنني، انطلاقاً من الاتصالات التي أجراها ممثلي مع السلطات اللبنانية، أخلص إلى أنه كان من الممكن أن يُنسق ذلك الانتشار بشكل أفضل مع الحكومة اللبنانية من أجل توضيح غرضه منذ البداية ومن ثم تبديد أي مفاهيم خاطئة بشأنه. وفي هذا الصدد، أكد مسؤولون كبار من لبنان وسوريا على السواء لمنسقي الخاص لشؤون لبنان بأن توسيع الانتشار السوري إلى الحدود الشرقية الذي تم في أواخر تشرين الأول/أكتوبر أُجري، هذه المرة، بتنسيق وثيق.

واو – الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٥ – منذ تقديمي آخر تقرير إلى مجلس الأمن، أجرى مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام – جنوب لبنان عملية إعادة تقييم للعمليات لاستعراض ما استجدّ وما كان موجودا من قبل من بيانات عن المنطقة المضارة في جنوب لبنان. وكشف الاستعراض عن أن بعض الضربات التي كانت معروفة ومسجّلة من قبل قد تكون في حقيقة الأمر أكبر حجما ممّا كان مقدّرا لها في الأصل. وعلاوة على ذلك، تم التعرّف على ٧٤ موقعا إضافيا قصف بالقنابل العنقودية، ليصبح مجموع المواقع المسجلة حتى الآن ١ ٠٥٨ موقعا. ونتيجة لذلك، زادت المساحة المقدّرة للمنطقة المضارة إلى ٤٨,١ مليون متر مربع، بينما كان التقدير الأصلي المستخدم لأغراض تخطيط العمليات عقب الحرب مباشرة يبلغ ٣٢ مليون متر مربع. وحتى تاريخه، قام مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بتنسيق عمليات التطهير وتقليص مساحة المناطق المضارة بمقدار ٤٠,٢ مليون متر مربع من خلال جهد جماعي شاركت فيه القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والأمم المتحدة والمنظمات الثنائية المعنية بالتطهير والممولة ثنائيا. ومنذ انتهاء نزاع عام ٢٠٠٦، تم تحديد مواقع ما مجموعه ٢٥٥ ١٥٠ ذخيرة عنقودية وتدميرها.

٤٦ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصيب أربعة مدنيين في حوادث انطوت على الذخائر غير المنفجرة، ومنها ذخائر عنقودية، ليصل المجموع إلى ٢٧ قتيلا و ٢٣٤ مصابا في صفوف المدنيين منذ انتهاء النزاع. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، قُتل أحد خبراء إبطال المعدات المتفجرة في قوة الأمم المتحدة كان يتبع الوحدة البلجيكية؛ وإضافة إلى ذلك، أصيب ثلاثة من أخصائيي إزالة الألغام في حوادث متفرقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل المجموع إلى ١٤ قتيلا و ٤١ مصابا.

٤٧ – ونفّذ مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام مشروعا لتطهير الألغام الأرضية في منطقة عديسة (القطاع الشرقي) حيث طُهّرت مساحة تزيد على ٠٠٠ ٧٠ مترا مربعا وتم تحديد مواقع ٥٦٩ ٤ لغما وتم تدميرها في مناطق متاخمة للخط الأزرق. وكان هذا أول مشروع لتطهير حقول الألغام ينفذه المركز في المناطق الحساسة المجاورة للخط الأزرق.

٤٨ – وتجري حاليا عملية التحوّل التي تُنقل في إطارها المسؤولية الرئيسية عن إدارة عمليات التطهير الإنسانية إلى القوات المسلحة اللبنانية، ممثّلة في المركز اللبناني للإجراءات المتعلقة بالألغام (المركز اللبناني)، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وسيؤدي هذا التحوّل إلى تقسيم هيكل مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام – جنوب لبنان الحالي، المشترك بين القوات المسلحة اللبنانية والأمم المتحدة، فضباط القوات المسلحة اللبنانية العاملون حاليا

هناك سيواصلون الاضطلاع بعملهم في إطار المركز الإقليمي الجديد للإجراءات المتعلقة بالألغام في النبطية التابع للمركز اللبناني، أما بقية موظفي مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام فسينحصر عملهم في دعم تجهيزات قوة الأمم المتحدة الخاصة بالتطهير وإبطال الذخائر المتفجرة.

٤٩ - ومنذ تقديمي آخر تقرير إلى مجلس الأمن، لم يُحرز أي تقدم في الحصول من إسرائيل على بيانات تقنية دقيقة بشأن الضربات التي استخدمت فيها هذه الذخائر أثناء نزاع عام ٢٠٠٦ تتعلق بعددها ونوعها وموقعها. وفي ظل عدم توفير هذه البيانات التقنية المتعلقة بالضربات، يظل مستوى التلوث غير أكيد. وقد تواصلت جهود الأمم المتحدة في الميدان والمقر على السواء، للحصول على البيانات التقنية المتعلقة بالضربات التي استُخدمت فيها الذخائر العنقودية. وقد أثرتُ هذه المسألة في لقائي مع وزير الدفاع الإسرائيلي، كما أثارها منسقي الخاص للبنان في مناقشاته الثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، دأب قائد القوة على إثارة هذه المسألة في المنتدى الثلاثي وعلى الصعيد الثنائي. وفي رسالة موجهة إليّ مؤرخة ١٧ تشرين/أكتوبر ٢٠٠٨، أبرز السيد السنيورة، رئيس الوزراء، أن الافتقار إلى البيانات التقنية عن الضربات يحدّ من كفاءة عملية التطهير ويعرّض حياة المدنيين اللبنانيين لخطر أكبر.

زاي - الجنديان المخطوفان والسجناء

٥٠ - أكد مجلس الأمن في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) ”على ضرورة العمل على وجه عاجل لمعالجة الأسباب التي أدّت إلى نشوب الأزمة الحالية، بما في ذلك إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين (إيهود غولدفاسر وإلداد ريغيف) دون شروط“. وأعرب المجلس، بالإضافة إلى ذلك، عن تشجيعه ”للجهود الرامية إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل على وجه عاجل“. وكان من بين السجناء اللبنانيين سمير القنطار ونسيم نسر، إلى جانب خمسة من المقاتلين التابعين لحزب الله كانت القوات الإسرائيلية قد أسرتهم خلال نزاع عام ٢٠٠٦. وكان معروفا أن كلا الجانبين يحتفظ برفات بعض المحاربين الذين قُتلوا أثناء النزاع.

٥١ - وقد قمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بتعيين ميسّر لكي يجري المفاوضات نيابة عنّي. وبدأت المفاوضات بعد ذلك مباشرة، واتّخذت في أول الأمر شكل الاتصالات الاستطلاعية. وطالب حزب الله بالإفراج عن جميع السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل، فضلا عن تحرّكه باسم المحتجزين الفلسطينيين والعرب. وأصرّت إسرائيل من جانبها على الالتزام بإطار القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبتقديم دليل على كون الجنديين على قيد الحياة قبل إجراء أي محادثات أخرى.

٥٢ - وقدم ميسّري لحزب الله عددا من الخطوات للكشف عن مصير الجنديين مقابل بعض اللفتات الإنسانية من الجانب الإسرائيلي. وقد استمرت المفاوضات مع الجانبين طوال عام ٢٠٠٧، وقدّم ميسّري خلالها مقترحات إضافية.

٥٣ - وبمناسبة عيد الفطر (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، جرى تبادل إنساني محدود رتّبه ميسّري، حيث أفرجت إسرائيل عن أحد مناصري حزب الله وسلّمت رفات اثنين من المقاتلين كانا قد قتلا أثناء العمليات، مقابل رفات مواطن اسرائيلي مفقود، هو غابرييل داويت.

٥٤ - واستؤنفت المفاوضات بشكل جدّي في آذار/مارس ٢٠٠٨ وأعاد كلا الطرفين تأكيد التزامهما بتلبية المطالب الإنسانية التي تضمّنها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقدّم ميسّري للجانبين مشروعا معدّلا للصيغة، وتُوّجت هذه الجهود بإعداد اتّفاق إنساني بحلول أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٨. غير أن أحداث أيار/مايو ٢٠٠٨ في لبنان تسبّبت في تأخير المفاوضات مرة أخرى، ولم تُستأنف إلا بعد انتخاب الرئيس سليمان في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أفرج عن أحد السجناء اللبنانيين، وهو نسيم نسر، بعد أن أكمل عقوبة بالسجن لست سنوات وأعيد إلى لبنان. وفي الوقت ذاته، أعاد حزب الله رفات بعض الجنود الاسرائيليين الذين قتلوا في العمليات. وعقب إجراء مزيد من المفاوضات بين ميسّري والجانبين، وقّع حزب الله على الاتفاق الإنساني في ٢ تموز/يوليه ووقّعت عليه إسرائيل في اليوم التالي.

٥٥ - وقد نصّ الاتفاق الإنساني على أن يتم أولا تبادل التقارير عن الحالات الإنسانية ذات الحساسية الخاصة لكلا الجانبين، بما في ذلك حالة رون أراد، الطيّار الإسرائيلي الذي فُقد في لبنان في عام ١٩٨٦، وكذلك الكشف عن مصير أربعة إيرانيين اختُطفوا في لبنان في عام ١٩٨٢. وتطالب المرحلة الثانية من الاتفاق بإعادة الجنديين الإسرائيليين مقابل السجناء الخمسة المتبقّين في إسرائيل، ورفات ثمانية لبنانيين قُتلوا في العمليات أثناء حرب عام ٢٠٠٦، ومعلومات عن مواطنين لبنانيين (يحيى سكاف ومحمد فرّان)، ورفات أربعة من أعضاء جماعة دلال المغربي، إلى جانب عدد من المواطنين اللبنانيين الآخرين بلغ ١٩٩، معظمهم من أصل فلسطيني.

٥٦ - وفي المرحلة النهائية، تفرج إسرائيل عن المحتجزين الفلسطينيين ”تقديرا منها لجهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة وتطلُّعا إلى تلقّيها دعما مشمولا برعاية الأمم المتحدة لمساعيها الرامية إلى الكشف عن مصير رون أراد وبعض المفقودين في القتال ذوي الصلة“.

٥٧ - وبدأ التنفيذ بعد توقيع الاتفاق بفترة وجيزة، فجرى التبادل عند معبر روش هانيكرا/رأس الناقورة الحدودي في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وفقا للجدول الزمني المفصّل الذي وضعه ميسّري وحظي بدعم لجنة الصليب الأحمر الدولية وقوة الأمم المتحدة. وألقى زعيم حزب الله في ١٦ تموز/يوليه كلمة أعلن فيها إتمام إطلاق سراح السجناء من خلال المفاوضات. وبعد ١٨ شهرا من الجهود المكثفة، تحققت الجوانب الإنسانية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥٨ - وفي بيان صدر في اليوم ذاته، أعربت عن الارتياح لنجاح تنفيذ التبادل بينما أعربت عن تعازي للأسر المكلومة. وقد أعربت أيضا عن الأمل في أن يؤدي هذا التبادل إلى حدوث مزيد من التحرّكات الإيجابية. وفي ٦ آب/أغسطس، أطلقت إسرائيل سراح خمسة سجناء فلسطينيين في تحرّك ذي صلة مباشرة بالاتفاق المبرم مع حزب الله. وفي اليوم ذاته، أعلن السيد أولمرت، رئيس الوزراء، أن عددا كبيرا من السجناء الفلسطينيين سيفرج عنه في وقت لاحق من ذلك الشهر في تحرّك يهدف إلى دعم عملية آنابوليس للسلام. وفي ٢٥ آب/أغسطس، أطلقت إسرائيل سراح ما مجموعه ١٩٨ محتجزا فلسطينيا.

حاء - ترسيم الحدود

٥٩ - من دواعي سروري أن الرئيسين اللبناني والسوري أعلنا، عقب اجتماع القمة الذي عقد بينهما في دمشق يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس، إعادة تفعيل اللجنة اللبنانية - السورية المكلفة بترسيم الحدود المشتركة بين البلدين. وإني أرحب بتجدد الزخم للتصدي لهذه المسألة، وأشجع الطرفين على اتخاذ خطوات ملموسة للوفاء عمليا بهذا الالتزام. وقد أكّد المسؤولون السوريون لمنسقي الخاص للبنان استعدادهم لاتخاذ إجراءات بخصوص هذا الأمر وشيكا. وسيمثل إحراز التقدّم بصدد هذه المسألة إنجازا هاما نحو التنفيذ الكامل للقرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٠ - وفي تقريري الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2008/425)، أعربت عن اعتزامي تعزيز العملية الدبلوماسية الهادفة إلى تسوية مسألة مزارع شبعا وفقا للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومواصلة مشاوراتي بخصوص هذه المسألة الرئيسية مع جميع الأطراف المعنية. وفي اجتماع عقد في دمشق في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر كرر وزير خارجية الجمهورية العربية السورية التأكيد بشكل قاطع لمنسقي الخاص للبنان على أن مزارع شبعا تخضع لسيادة لبنان. وفيما يتعلق بالتعريف الجغرافي لمزارع شبعا، فإنني لم أتلق بعد أي رد رسمي على التعريف المؤقت من إسرائيل أو الجمهورية العربية السورية. وعلاوة على ذلك، أبلغ وزير خارجية الجمهورية العربية السورية منسقي الخاص للبنان بعدم حيازة الجمهورية

العربية السورية للخرائط التي سبق أن طلبتها، والتي من شأنها أن تساعد في توقيع الإحداثيات الجغرافية للخط المعني بشكل دقيق.

ثالثا – أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٦١ – ما زالت مسألة أمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتهم تحظى بأولوية. وقد اتسمت الفترة المشمولة بالاستعراض بالهدوء النسبي من ناحية العمليات، وإن شابها ورود بعض التهديدات المحددة. وقد صدرت بعض هذه التهديدات عن جماعات عدوانية ومتطرفة، ومنها تنظيم القاعدة. وما زالت الجهود المشتركة ومظاهر التعاون مع السلطات اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية مستمرة لكفالة التصدي على النحو السليم للتهديدات الأمنية التي تتعرّض لها قوة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من التزام جميع الأطراف بكفالة سلامة قوة الأمم المتحدة وأمنها ومسؤولية الحكومة اللبنانية عن إنفاذ القوانين وحفظ النظام، تستعرض قوة الأمم المتحدة بانتظام جميع إجراءاتها وتركّز على تخفيف المخاطر عن أفرادها وممتلكاتها ومنشآتها، مع كفالة تنفيذ الولاية. وفي هذا الصدد، يمكن أن تستعين القوة، بالإضافة إلى التدابير الإلكترونية المضادة التي تُستخدم لتعطيل الأجهزة المتفجرة، بالمركبات الجوية غير المأهولة البالغة الصغر -- وهي من التجهيزات ذات الأهمية الحاسمة لتخفيف المخاطر وتُستخدم وفقا لتقدير قائد القوة لتعزيز حماية القوة وأمن الموظفين المدنيين.

٦٢ – ويجري إحراز التقدم في التحقيق بشأن الهجوم الذي تعرّضت له قوة الأمم المتحدة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد زار لبنان فريق تحقيق إسباني في الفترة من ٥ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر لإجراء مزيد من التحقيقات المشتركة مع السلطات اللبنانية، بما في ذلك قيام خبراء الأدلة الجنائية بفحص مشترك للأدلّة. وأسفرت معاينة إضافية لموقع الهجوم من قِبل خبراء الأدلة الجنائية عن اكتشاف عناصر إضافية من المحتمل أن تشكّل أدلّة. وقد سلّم فريق التحقيق الإسباني إلى السلطات اللبنانية بقايا المركبة المفخخة المستخدمة، بما في ذلك لوحتها المعدنية، لكي تجري عليها تحليلاتها. و أخذ فريق التحقيق بتصديق رسمي من السلطات اللبنانية، بعض قطع الأدلة المادية المحفوظة في عهدة الوحدة الإسبانية بقوة الأمم المتحدة، لإجراء مزيد التحليل لها في إسبانيا.

٦٣ – وقد بدأ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر نظر المحكمة في الدعوى المقامة ضد عدد من المتهمين بمجموعة من التهم الإرهابية، ومنهم شخص مشتبه في ضلوعه في الهجوم الذي تعرّضت له قوة الأمم المتحدة في ١٦ تموز/يوليه عند جسر القاسمية. وصدر أيضا أمر بالقبض على شخص يُزعم أنه شارك في العملية. ومن جهة أخرى، ما زال اثنان من المشتبه فيهم محتجزين وصدرت ثلاثة أوامر بالقبض على أشخاص فيما يتصل بالهجوم الذي تعرّضت له

القوة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في صيدا؛ وحُدّد يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موعدا لعقد جلسة استماع في المحكمة. ومُنحت قوة الأمم المتحدة مركز المراقب خلال جلسات الاستماع الخاصة بهاتين القضيتين.

رابعا – نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦٤ – بلغ القوام العسكري للقوة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ما مجموعه ١٢ ٧٧٠ فردا، إضافة إلى ملاك من الموظفين المدنيين يتألف من ٣١٨ موظفا دوليا و ٦٥٦ موظفا وطنيا. ويدعم القوة ٥١ مراقباً عسكرياً تابعاً لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة يعملون في فريق المراقبين في لبنان. وتعمل وحدة مشاة من ماليزيا، تضم ٢٣٠ جنديا التحقوا بالقوة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، مع الكتيبة الفرنسية في القطاع الغربي. ومن المنتظر أن يجري بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر نشر سرية لحماية القوة مكونة من ١٥٠ فردا لتأمين مجمع المقر الموسع في الناقورة، فضلا عن ٥٠ فردا إضافيا ينضمون إلى سرية الدعم في مقر قيادة القوة وإلى الشرطة العسكرية الدولية المؤلفة من ٧٥ فردا، وكلهم موفدون من إندونيسيا. والتحق بالبعثة أيضا عدد إضافي من أفراد الوحدة العسكرية المعنية بالعلاقات مع المجتمع المحلي. ورغم أن ملاك الوحدة لم يكتمل بعد، فقد بدأت تزاول عملها منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ولا تزال الأعمال الهندسية جارية في موقع توسيع المقر في الناقورة. ومن المتوقع أن تكتمل المرحلة الأولى من المشروع بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩. كما تبذل القوة جهودا لتحسين أصول المراقبة الجوية.

٦٥ – ولا تزال قيادة القوة البحرية المخصصة بيد القوة البحرية الأوروبية، وتتولى فرنسا قيادتها خلفا لإيطاليا منذ بداية آب/أغسطس. ولدى القوة البحرية المخصصة حاليا أربع فرقاطات وخمسة زوارق مخصصة للدوريات وسفينتان للقيادة والدعم. وتملك القوة الحالية الأصول البحرية الكافية للاضطلاع بمهمتها.

خامسا – ملاحظات

٦٦ – يسعدني أن وقف الأعمال القتالية بين لبنان وإسرائيل لم يتعرض لأي انتهاكات، وأن هدوءا نسبيا لا يزال سائدا. غير أنه من الواضح أنه كان ينبغي إحراز تقدم أكبر بصفة عامة منذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٦٧ – ومن شأن التحسن العام للحالة في لبنان، إلى جانب استمرار الاستقرار في منطقة العمليات والآفاق المشجعة على الصعيد الإقليمي، أن يعطي زخما يجب على كل من لبنان

وإسرائيل أن يستفيدا منه لاتخاذ خطوات جريئة نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٨ - وكما ورد في تقريري الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2008/654)، فإنني أعرب عن انزعاجي إزاء تكرار تبادل التهديدات بين إسرائيل وحزب الله، ولا سيما عندما تبدو تلك التهديدات موجهة ضد المدنيين. وفي هذا السياق، وجه رئيس وزراء لبنان انتباهي، في رسالتيه الموجهتين إلي المؤرختين ٢٢ آب/أغسطس و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، إلى التهديدات التي أطلقها ضد لبنان مسؤولون إسرائيليون. وأكرر دعوتي إلى جميع الأطراف إلى الامتناع عن الإدلاء ببيانات واتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد التوتر حدة .

٦٩ - وإذ أعرب عن ارتياحي لمستوى وطبيعة التعاون القائم بين قوة الأمم المتحدة والجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة، فإنني أحث حكومة لبنان على مواصلة العمل على أن يظل للقوات المسلحة اللبنانية وجود في الجنوب يتناسب والمهام الكبيرة التي يجب أن تضطلع بها هناك، وذلك تمشيا مع التزامات لبنان بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فلا يمكن للمساعدة التي تقدمها قوة الأمم المتحدة للقوات المسلحة اللبنانية ولا ينبغي لها أن تكون بديلا عنها.

٧٠ - وكما ورد في تقارير سابقة، تتأثر وتيرة العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة اللبنانية في الجنوب بفعل تعدد المسؤوليات الأمنية للقوات اللبنانية، ويضاعف منها افتقارها إلى المعدات العسكرية الكافية. ولذلك فأنا ممتن للدول الأعضاء التي قدمت للقوات المسلحة اللبنانية معدات رئيسية ووفرت لها تدريبا ودعما لوجستيا أساسيين. ومن المطلوب مواصلة تقديم المزيد من المساعدة لتلبية الاحتياجات الحيوية للقوات المسلحة اللبنانية من المعدات، ولتحسين قدراتها اللوجستية والتشغيلية حتى تصبح في وضع يتيح لها أن تضطلع بصورة كاملة بمسؤولياتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فضلا عن مسؤولياتها الأمنية في بقية أجزاء البلد.

٧١ - ولا يزال رصد عمليات القوة، علاوة على حالات تقييد حرية حركتها يشكل مصدرا للقلق. فتلك الممارسات ترفع حدة التوتر وتلقي بظلال من الشك على دوافع الجهات الضالعة فيها. وأشدد على أهمية ضمان أن تبقى المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من كل ما هو غير مأذون به من عناصر مسلحة ومعدات وأسلحة. وأدعو حكومة لبنان إلى كفالة كامل الحرية لتحركات القوة في منطقة عملياتها، وأكرر دعوتي لجميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها المعلنة بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٢ - وأود أن أذكر الطرفين بالتزامهما باحترام الخط الأزرق على النحو الذي حددته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. وإنني لأشعر بالقلق إزاء ما تطلّبه من وقت ومفاوضات إحرازُ

مجرد تقدم طفيف في وضع علامات ظاهرة للعيان على الخط الأزرق. ويحدوني الأمل في إمكان توليد زخم جديد بعد التوصل إلى اتفاق بشأن الاستراتيجية الجديدة، وأحث الطرفين على التعاون مع القوة إلى أقصى حد ممكن وعلى التركيز على هذا الهدف العملي من أجل تقليص عدد الانتهاكات غير المقصودة ولبناء الثقة بين الطرفين.

٧٣ - ولقد أحطت علما بالتأخر الحاصل في افتتاح مكتب القوة في تل أبيب وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى تقديم كل الدعم اللازم للقوة حتى تتمكن من المضي قدما في إنشاء المكتب.

٧٤ - ويبشر توقيع اتفاق بين لبنان والجمهورية العربية السورية ينص على إقامة علاقات دبلوماسية باحتمال إحراز تقدم في المستقبل بشأن عدد من القضايا موضع الاهتمام المشترك التي لها تأثير على الالتزامات المترتبة على القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك ترسيم حدودهما المشتركة وزيادة التعاون بشأن أمن الحدود. وأحث حكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية على اتخاذ خطوات عملية وملموسة في المستقبل القريب لترسيم حدودهما المشتركة. وفي الوقت نفسه، سأواصل بذل جهودي الدبلوماسية الرامية إلى حل مسألة منطقة مزارع شبعا، وفقا للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأبقي مجلس الأمن على علم بالتطورات.

٧٥ - وأشجع الطرفين على المضي قدما على أساس مقترح القوة (انظر S/2008/425، الفقرة ١٤) لتسهيل انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من القسم الذي تسيطر عليه في قرية الغجر ومن المنطقة الصغيرة المحاذية لها إلى الشمال من الخط الأزرق، إذ بدون ذلك لن تكون إسرائيل قد أكملت انسحابها من جنوب لبنان وفقا لالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومن شأن الاتفاق على مقترح القوة وتنفيذه أن يسهم ليس فقط في تعزيز الأمن والاستقرار على أرض الواقع، بل من شأنه أيضا أن يبرهن على التزام الطرفين بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٦ - وأؤكد من جديد ضرورة احترام حظر الأسلحة المفروض على لبنان فورا وبلا شروط، باعتبار ذلك جانبا أساسيا من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويجب احترامه كاملا وبدون استثناء. ويقع على الأطراف الإقليمية، ولا سيما تلك التي تقيم علاقات مع حزب الله والجماعات الأخرى في لبنان، التزام بالتقيد التام بحظر الأسلحة. وأي خرق لهذا الحظر يُعد انتهاكا للسيادة اللبنانية ويهدد استقرار البلد والمنطقة ككل.

٧٧ - ويشكل هدف مساعدة لبنان على تحسين قدراته في مجال إدارة الحدود مجالا رئيسيا، سيظل منسقي الخاص عاملا فيه. وأعتقد أن التوصيات التي وردت في التقرير الثاني للفريق

المستقل المعني بتقييم الحدود اللبنانية توفر أساسا مفيدا يمكن لحكومة لبنان أن تستند إليه لاتخاذ مزيد من الإجراءات بدعم من المجتمع الدولي. فقد ذكر ذلك التقرير عددا من التوصيات التي يمكن تنفيذها بسهولة دون أن تترتب عليها آثار سياسية أو هيكلية أو مالية. وأرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة لبنان منذ صدور التقرير الثاني للفريق المستقل، ولا سيما الخطوات الهادفة إلى جمع الأجهزة الأمنية اللبنانية والجهات المانحة المعنية لبدء عملية يُراد منها تصميم استراتيجية شاملة للحدود تضم جميع الأطراف. ولا بد أن تضطلع جميع السلطات اللبنانية المعنية بنصيب واضح من المسؤولية في هذه العملية للتخطيط الاستراتيجي إذا أُريد للعملية أن ترسم طريقا واضحة نحو المستقبل. وإنني أهيب بالجهات المانحة دعم هذه الجهود بطريقة منسقة ومعالجة المجالات المحددة التي قد تحتاج فيها السلطات اللبنانية إلى مساعدة.

٧٨ - وأرحب بقرار لبنان والجمهورية العربية السورية المضي قدما في تحسين الأمن المشترك على طول حدودهما المشتركة وفقا للاتفاق الذي توصل إليه الرئيسان سليمان والأسد والقرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١(٢٠٠٦). وأرحب في هذا الصدد بالخطوات التي اتخذتها السلطات السورية لإبقاء نظيرتها اللبنانية على علم بنشر القوات السورية على طول الحدود الشرقية للبنان، وذلك لتبديد أي سوء فهم سببته مثل هذه المناورات في الماضي.

٧٩ - ولا يزال القلق يساورني بسبب وجود جماعات مسلحة ناشطة داخل لبنان وغير خاضعة لسيطرة الدولة. فوجود هذه الجماعات يشكل تحديا لاستقرار لبنان وسيادته. ويعوق استمرار وجودها ونشاطها تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا. وألاحظ أن البيان الوزاري الصادر عن مجلس الوزراء والذي وافق عليه البرلمان اللبناني في ١٢ آب/أغسطس أكد التزام الحكومة بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بجميع أحكامه. وفي هذا السياق، أعتقد جازما أنه يتعين حل المسائل الرئيسية باتباع السبل الدبلوماسية، وأتوقع أن تحترم جميع الأطراف التزاماتها وتضاعف جهودها في هذا الصدد، وفقا لمتطلبات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٨٠ - ويمثل الحوار الوطني عملية معقدة وضرورية تتناول القضايا الأساسية المتعلقة بوجود الدولة اللبنانية وطابعها. ويحدوني الأمل في أن القادة المشاركين في الحوار الوطني سينظرون في هذه المسائل الأساسية في جولات حوارهم القادمة، وأنهم سيظلون ملتزمين بهذه العملية.

٨١ - وإنني أدعو إسرائيل مرة أخرى إلى الوقف الفوري لجميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية، لأنها تشكل انتهاكات للسيادة اللبنانية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتخلق شعورا بالتوتر فيما بين السكان المحليين، إضافة إلى تقويضها لمصداقية القوة والجيش اللبناني.

٨٢ - وأكرر دعوتي بإلحاح شديد إلى حكومة إسرائيل كي توفر البيانات التقنية عما أُطلق في نزاع عام ٢٠٠٦ من ذخائر فرعية، نوعِها وعددها والإحداثياتِ الدقيقة لمواقعها. فتلك المعلومات الحاسمة من شأنها أن ترفع إلى حد كبير الوتيرة التي تسير بها عمليات إزالة الألغام في جنوب لبنان وأن تقلص عدد الحوادث التي يتعرض لها كل من المدنيين وخبراء إزالة الألغام. فمع كل يوم يمر دون تقديم هذه المعلومات، يثور احتمال أن تصبح قائمة ضحايا حرب العام ٢٠٠٦ أكثر طولا.

٨٣ - ويسرني أن مسألة الجنديين الإسرائيليين المختطفين والسجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل قد حُسمت أخيرا. وأعرب عن خالص المواساة لأسر الجنود القتلى وعن أسفي لأن تحديد مصيرهم استغرق كل هذا الوقت الطويل. وفي حين كان مفيدا تبادل الرسائل بشأن الطيار الإسرائيلي المفقود رون أراد والمواطنين الإيرانيين الأربعة الذين اختفوا في بيروت في عام ١٩٨٢، فإنني ما زلت مقتنعا بأنه من الممكن القيام بأكثر من ذلك لإيجاد تسوية نهائية لهذه الحالات، التي دامت حتى الآن أكثر من ٢٠ عاما. والأمم المتحدة على استعداد للمساعدة بأي طريقة ممكنة.

٨٤ - وأثني على حكومة لبنان لالتزامها بتحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات وخارجها، على النحو الذي أعادت تأكيده مؤخرا في بيانها الوزاري، وذلك دون المساس بتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام عربي - إسرائيلي في نهاية المطاف. وقد استجابت الكثير من البلدان المانحة بسخاء للنداءات الصادرة عن حكومة لبنان ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل إعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين والبلدات اللبنانية المجاورة المتضررة. ومع ذلك، يلزم ضمان المزيد من الأموال إذا أُريد لهذا المشروع الضخم أن ينجح.

٨٥ - وأعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات لالتزامها المستمر بدعم قوة الأمم المتحدة وبتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأشدد مرة أخرى على الحاجة إلى مواصلة دعم القوة، ولا سيما التعهد بالمساهمة بالقوات والمعدات اللازمة لتمكين القوة من أداء جميع الأنشطة الموكولة إليها برا وبحرا بكفاءة وفعالية. وأود أن أجزل الثناء لقائد القوة وحفظة السلام المدنيين والعسكريين الذين يواصلون القيام بدور حيوي في المساعدة على إحلال السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وللمنسق الخاص لشؤون لبنان ولموظفي مكتبه أيضا. وفي الوقت نفسه، لا يزال القلق يساورني على سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، وأحث جميع الأطراف على الوفاء بما عليها من التزام بكفالة سلامة هؤلاء الموظفين وأمنهم.

٨٦ - وفي الأشهر القادمة، ستتاح للبنان وإسرائيل فرصة للابتعاد عن المواجهة بإحراز المزيد من التقدم في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدعو قادة البلدين لانتهاز الفرصة المتاحة لهم للعمل لما فيه خير شعبيهما واستقرار المنطقة.

٨٧ - وأشعر بالارتياح لمواصلة إسرائيل والجمهورية العربية السورية، البلدين الجارين للبنان، إجراء محادثات غير مباشرة بوساطة من تركيا. فهذا الجهد الذي يحظى بالترحيب من شأنه أن يحسن الأمن والاستقرار في سائر أنحاء المنطقة وفي لبنان بصفة خاصة. وإنني ممتن للجهود الدبلوماسية التي تبذلها تركيا في هذا الصدد. وما زلت على اقتناع بأنه يجب عدم ادخار أي جهد لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

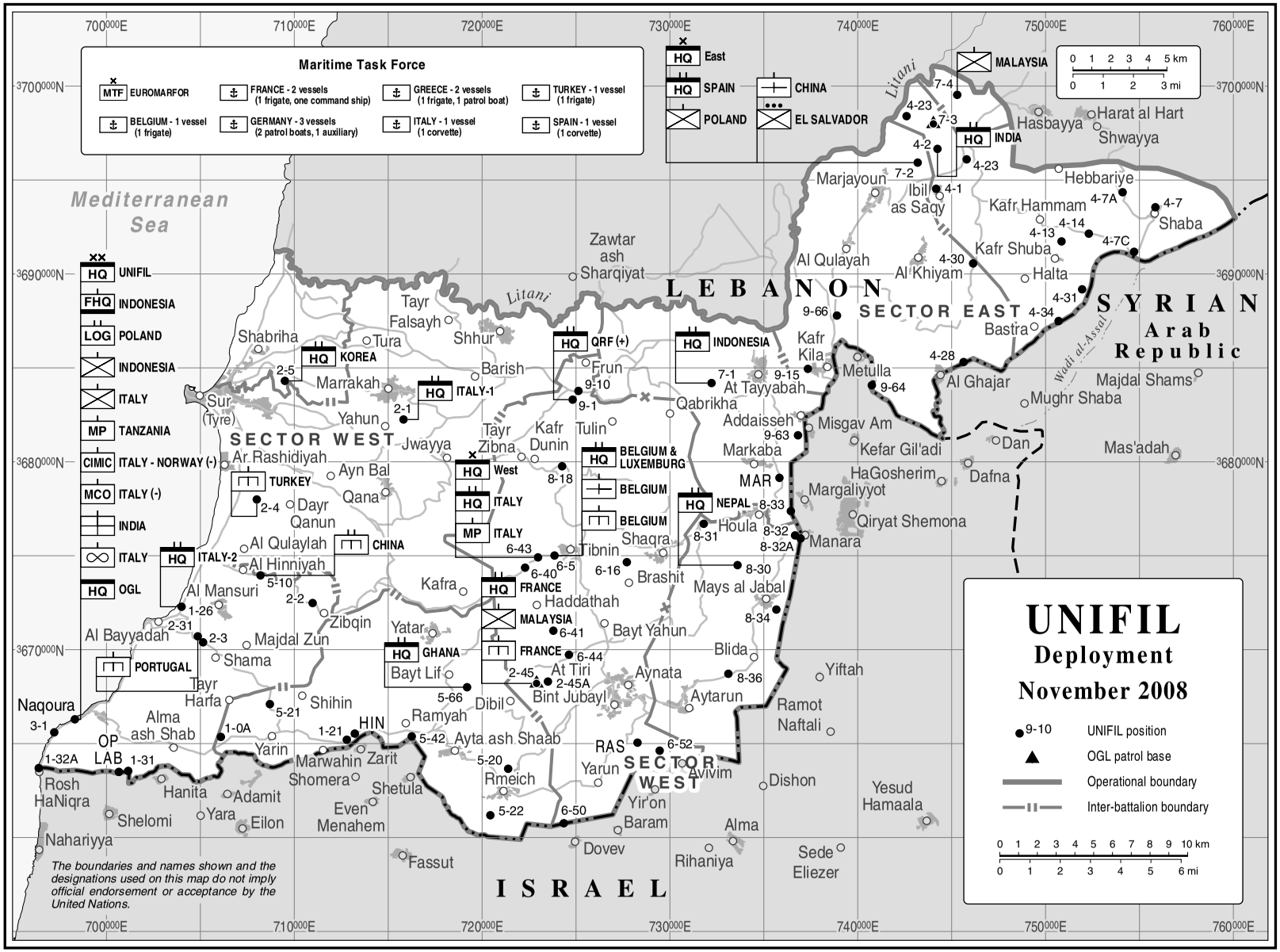

Map No. 4144 Rev. 21 UNITED NATIONS
November 2008

Department of Field Support
Cartographic Section